الأهرام

المصدر :

التاريخ :

«غـزة ـ أريحا».. الاقتصـاد أولا وأخيرا

لواء متقاعد دكتور جمال مظلوم

بالرغم من الانتقادات والمعارضة المطروحة سواء من بعض المنظمات الفلسطينية وبعض الدول العربية أو من جانب بعض الأحزاب والحركات المناهضة فى إسرائيل لاتفاق الحكم الذاتى الفلسطينى، وأيضا سواء كان الاتفاق مبادرة سلمية حقيقية من الجانب الإسرائيلى أو سعيها للتخلص من قطاع غزة المحتل نتيجة مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة التى تقترب من الانفجار، أو سواء كان محاولة إسرائيلية للفصل بين الضفة والقطاع وتفتيت الوطن الفلسطينى حيث أصبحت المدن الفلسطينية كالجزر المنعزلة وسط المستوطنات والأراضى الفلسطينية التى اقتطعتها إسرائيل من الضفة والقطاع، إلا أن هذه التطورات السريعة أدت إلى التفاؤل بأن الشرق الأوسط على حافة عصر جديد ومزدهر.

ونستعرض فى مقالتنا هذه المستقبل الاقتصادى للاتفاق، وكيف استعدت القيادة الفلسطينية لتولى مسئولية الحكم الذاتى المقرر للأراضى المحتلة، وذلك يستلزم النظر إلى العوامل الخارجية المؤثرة وكذلك جهود الفلسطينيين المحلية فى هذا الصدد.

بداية يلزم إلقاء الضوء على الموقع الجغرافى لقطاعات الحكم الذاتى فقطاع غزة يقع جنوب الساحل الفلسطينى بطول حوالى ٤٠كم وعرض من ٦ ـ ٨كم٢ وتبلغ مساحة القطاع ٣٢٦,٧ كم٢.

أما مدينة أريحا فهى واحة خضراء منخفضة عن سطح الأرض وتبلغ مساحتها حوالى ٢٥كم٢ وتتبعها حوالى ١٢ قرية ويبلغ تعداد سكانها حوالى ١٦ ألف نسمة وتمثل معبرا رئيسيا مع الأردن على الحدود الأردنية وتضم مواقع سياحية مهمة وتبعد عن مدينة القدس بحوالى ٣٧كم، وترتبط بطرق رئيسية مع غالبية مدن الضفة الغربية مثل الخليل والقدس.

أولا: العوامل الخارجية المؤثرة

١ ـ الاتفاق الفلسطينى ـ الإسرائيلى

اشتمل الاتفاق الفلسطينى ـــ الإسرائيلى على ملحقين للتعاون الاقتصادى فقد جاء فى الملحق الثالث اتفاق تشكيل لجنة إسرائيلية فلسطينية دائمة للتعاون الاقتصادى تركز عملها من بين أمور أخرى على ما يلى:

أ ـ تعاون فى مجال المياه يشمل برنامجا لتنمية الموارد المائية.

ب ـ تعاون فى مجال الكهرباء يشمل برنامجا لتنمية الموارد الكهربائية.

جـ ـ تعاون فى مجال الطاقة يشمل برنامجا لتطوير الطاقة، يتعلق باستغلال النفط والغاز لأغراض صناعية، خصوصا فى قطاع غزة وفى النقب، ويشجع على استغلال مشترك لموارد الطاقة الأخرى، ويمكن هذا البرنامج أيضا أن يتضمن بناء تجمع صناعى بتروكيماوى فى قطاع غزة وبناء أنابيب نفط وغاز.

د ـ تعاون فى قطاع المال يشمل برنامجا للتطوير المالى، «برنامج عمل» لتشجيع الاستثمارات الدولية وكذلك تأسيس بنك فلسطينى للتنمية.

هـ ـ تعاون فى مجال النقد والاتصالات مع إعداد برنامج يحدد الخطوط العريضة لإنشاء ميناء غزة وإقامة خطوط النقل والاتصالات والطرق والسكك الحديدية.. الخ

و ـ تعاون فى قطاع التجارة.

ز ـ تعاون فى قطاع الصناعة بما فى ذلك إعداد برامج لتطوير الصناعة، تنص على إقامة مراكز إسرائيلية ـ فلسطينية للبحث الصناعى والتنمية.

ح ـــ برنامج للتعاون فى ميدان العمل وتنظيم العلاقات والتعاون فى المسائل المتعلقة بالضمان الاجتماعى.

ط ـ خطة لتنمية الطاقات البشرية والتعاون.

ى ـ خطة لحماية البيئة تنص على تدابير مشتركة أو منسقة فى هذا المجال.

ك ـ برنامج لتطوير التنسيق والتعاون فى مجال الاتصال ووسائل الإعلام.

ل ـ أى برامج أخرى ذات اهتمام مشترك.

كما شمل الملحق الرابع بروتوكول التعاون الفلسطينى ـ الإسرائيلى فى مجال برامج التنمية فى المنطقة، سواء من خلال المباحثات كمتعددة الأطراف فى لجانها الخمس المختلفة أو من خلال برنامج التنمية الذى يشمل شقين، شق منها خاص ببرنامج تنمية اقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة، والشق الثانى خاص ببرنامج تنمية اقتصادية للمنطقة.

ويلاحظ فى هذه الاتفاقية تركيز التعاون بين الجانب الفلسطينى والإسرائيلى وهو ما يخشى معه استمرار للسياسة الإسرائيلية المنفذة منذ احتلال عام ١٩٦٧ وربط اقتصاديات الأراضى المحتلة كاملا بالاقتصاد الإسرائيلى.

٢ ـ جهات التمويل الخارجية

لا شك أن نجاح هذا الاتفاق سيعتمد بالأساس على ما سيحققه من نتائج اقتصادية واجتماعية للشعب الفلسطينى وللوطن العربى عامة، وهذا مرهون بما سيقدم لهذا الكيان من دعم ومساعدات وقروض من الدول ذات الاهتمام بأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، وقد عرضت كافة المنظمات والهيئات الدولية مساندتها واستعدادها للمساهمة فى مشروعات التنمية للمناطق المحتلة ومنها:

أ ـ البنك الدولى للإنشاء والتعمير

وقد قرر البنك حاجة المناطق المحتلة إلى ثلاثة مليارات دولار حتى عام ٢٠٠٠ منها ١,٣ مليار دولار على الأقل تنفق خلال السنوات الخمس

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

القادمة، بخلاف دعم استثمارات القطاع الخاص المختلفة، وقد قدم البنك ٤٠ مليون دولار لإجراء دراسات جدوى سريعة للمشروعات الممكن تنفيذها فى غزة وأريحا أثناء الفترة الانتقالية كذلك عرض المساعدة فى إنشاء الجهاز المصرفى والجهاز الضريبى وسلطات الحكم الذاتى.

وفى المدى المتوسط قرر البنك المساعدة فى تحسين واستكمال البنية التحتية العامة وتحسين شبكات المياه والصرف الصحى وعمليات التخلص من القمامة ووسائل النقل وقطاعات الكهرباء والتربية والصحة.

ب ـ المجموعة الأوروبية

تعهد وزراء خارجية المجموعة فى اجتماعهم يومى ١١ و١٢ سبتمبر الحالى فى بروكسل بتقديم الدعم الاقتصادى طويل الأمد إلى الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة ودعم مسيرة السلام، وتقديم ١٠٦ ملايين دولار مساعدات عاجلة حتى نهاية عام ١٩٩٣ تخصص لبناء المساكن وبرامج الصحة والتعليم وإنشاء إدارات التيسير الذاتى والأمن والاقتصاد.

و ٦٠٠ مليون دولار لتنفيذ الخطة الخمسية التى اعتمد هذا الإطار نصفها فى شكل قروض ونصفها فى شكل هبات، وذلك لإقامة أجهزة الحكم الذاتى والمشاريع الإنتاجية وإقامة المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

وفى مجال التنمية الاقتصادية الاقليمية اقترحت دول المجموعة إنشاء مجموعات عمل المياه، والنقل، والطاقة على غرار ما أنشىء فى البلدان الأوروبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، مع التأكيد على القيام بدور رئيسى وفاعل فى الشرق الأوسط وإجراء المشاورات مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والبنك الدولى وإسرائيل ودول الخليج العربية لتقديم تصورات جديدة خاصة بمشاريع التنمية الاقليمية.

وقد أنشأت الدول الاسكندنافية صندوق تنمية للأراضى المحتلة ساهمت فيه كل من الدانمارك بمبلغ ٤٥ مليون دولار، النرويج بـ ١٧ مليون دولار، والسويد بأكثر من ٣٠ مليون دولار.

كما دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأسيس صندوق عاجل بقيمة ١٣٠ مليون دولار كذلك وعدت اليابان بتقديم مساعداتها للتنمية للأراضى المحتلة ودول المنطقة، وفى الأمم المتحدة أعلن الدكتور بطرس غالى الأمين العام فى الحادى عشر من الشهر تشكيل مجموعة عمل لبحث التنمية فى الأراضى المحتلة.

ثانيا: الجهود الفلسطينية

١ ـ المشروع الإنمائى الفلسطينى

أنهت منظمة التحرير الفلسطينية وضع أول مشروع إنمائى من نوعه قدر تكلفته الاستثمارية بحوالى ١١,٥ مليار دولار للنهوض باقتصاديات الأراضى الفلسطينية المحتلة عند بدء تنفيذ اتفاق الحكم الذاتى وحتى عام ٢٠٠٠.

وهذا البرنامج الذى يعد بمثابة خطة التنمية الفلسطينية قدم إلى البنك الدولى للبحث فى تمويل خطط التنمية فى الأراضى المحتلة، ويغطى البرنامج سبع سنوات ويحدد مرحلتين للتنفيذ الأولى تمتد لعامى ١٩٩٤، ١٩٩٥ وتتمثل فى تصحيح التشوهات وتوسيع الاختناقات الحرجة التى تعيق تنفيذ البرامج وتنشيط القطاعات القادرة على جنى العملات الأجنبية كالسياحة.

أما المرحلة الثانية فتتركز على الجوانب الإنشائية للبرنامج وعلى تعزيز أداء الاقتصاد وتتضمن تكثيف التدريب فى الإدارة المحلية وكل المهارات وخصوصا مجالات العلم والتكنولوجيا التى لا تحتاج إلى استثمارات كبيرة.

ويضع البرنامج الإنمائى فى مقدمة أهدافه علاقة اقتصادية مميزة مع الأردن ويوصى باستخدام الدينار الأردنى كعملة رسمية مؤقتة للفلسطينيين، وإيجاد صيغة للتعاون فى وضع السياسات المالية النقدية مع البنك المركزى بمشاركة فلسطينية فعالة فى وضع هذه السياسات وتطبيقها.

٢ ـ نقل المؤسسات الفلسطينية إلى أريحا

تستعد المؤسسات الرئيسية للمنظمة الفلسطينية للانتقال إلى أريحا ومنها مكتب القائد العام، والدائرة السياسية، ودائرة الثقافة، ودائرة الأعمال، ودائرة العلاقات العربية والدولية، ودائرة الشئون الاجتماعية، ومكاتب وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، ومقر الإعلام الموحد ومركز التخطيط الفلسطينى، ومؤسسة رعاية أسر الشهداء.

كذلك مقر التنظيمات الشعبية الفلسطينية الخاصة بالطلاب والعمال والمرأة والكتاب والصحفيين، والتى يقدر عدد العاملين بهم ما بين ٢٥٠٠ ـــ ٣٠٠٠ فلسطينى، ولا شك أن انتقال وإقامة المؤسسات الفلسطينية يمثل حجر الأساس لإنشاء البنية التحتية المهمة الأولى لسلطة الحكم الذاتى.

٣ ـ تنمية الأراضى المحتلة.

وبالنظر إلى المناطق المتفق عليها فى الاتفاقية نجد أن مدينة أريحا صغيرة الحجم والسكان، وهو ما يصعب معه إقامة كيان مستقل بها فى الفترة القريبة، ولا شك أن التنمية فى هذه المدينة ستنحصر فى إقامة كيان الحكم الذاتى للضفة الغربية مستقبلا. وبعض المشروعات الاقتصادية الصغيرة، ولا شك أنها ستكون ذات ارتباط قوى بإسرائيل فى الفترة الانتقالية أكثر من الأردن، ومن المؤكد أن إسرائيل ستظل مسيطرة على المعبر مما سيعيق عملية الارتباط المنتظر بالأردن لحين الاتفاق النهائى لكامل الأراضى المحتلة بالضفة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الغربية.

أما قطاع غزة فهو الأقرب لظهور عمليات التنمية به خاصة مع تدني مستوى المعيشة بالقطاع عن سكان الضفة الغربية كما أن القطاع خلال فترة الإدارة المصرية قبل عام ١٩٦٧ كان منطقة اقتصاد حر وتعرض خلال فترة الاحتلال للإهمال التام والحرمان من أى مشاريع تنموية ويمكن إجياز مجالات العمل الرئيسية فى القطاع فى:

تكوين مشاريع ترميم البنية التحتية فى القطاع كمصدر مهم للدخل لأبنائه.

تكوين القطاع المصرفى وتطوير أعماله الاستثمارية وعودة نشاط بنك فلسطين.

إحياء قطاع صيد الأسماك الذى تعرض لضغوط من الجانب الإسرائيلى.

تطوير القطاع الزراعى وإحياء زراعة الموالح التى اشتهر بها القطاع.

البدء فى مشروع ميناء غزة ذات الأهمية الحيوية للقطاع وللشعب الفلسطينى وللدول العربية عامة.

الاهتمام بالمشروعات المائية ومعالجة ملوحة المياه وتدبير العجز المائى الذى يعيشه القطاع منذ عدة سنوات.

استكمال بناء مصفاة النفط فى القطاع وربطها بالضفة الغربية ولا شك أن القطاع سيكون مجالات خصبا للاستثمارات الأجنبية.

كما أن فتح مجالات التصدير والاتصال بالأسواق الخارجية للتصدير من الأراضى المحتلة ذو أهمية خاصة لتحقيق نمو اقتصادى متواصل، كما يلاحظ أيضا أن العلاقات الاقتصادية مع الخارج بحاجة إلى التخلص من الاعتماد الكامل تقريبا على إسرائيل والتوجه فى العلاقات التجارية والعالم العربى، إلا أنه من المعتقد أن استمرار التعامل فى المرحلة الأولى خاصة فى مجال المنتجات الزراعية مع إسرائيل سيكون ذا فائدة مؤقتة للأراضى المحتلة لحين تغيير الإنتاج ليلائم متطلبات الأردن والدول العربية، كذلك ضرورة إقامة معبر آمن أو خاص لربط الضفة بالقطاع.

٤ ـ سوق مشتركة بين إسرائيل والأردن والكيان الفلسطينى نظرا لكون كل من إسرائيل، وفلسطين، والأردن كيانات صغيرة التعداد السكانى والمساحة فهناك اتجاه لإقامة سوق شرق أوسطية مصغرة تضم كلا من إسرائيل ،٥ ملايين نسمة، فلسطين حوالى مليونى نسمة، الأردن ،حوالى أربعة ملايين نسمة، منهم ١,٥ مهاجر فلسطينى.. مما يستلزم معه رفع التعريفات الجمركية وتنسيق أنظمة فرض الضرائب، وإنشاء مؤسسات مالية مشتركة، واختيار نظم التبادل الحر عبر الانفتاح على كل من لبنان وسوريا ومصر، لتنضم إليه مستقبلا دول عربية أخرى أو دول شرق أوسطية مثل قبرص وتركيا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية